

التقدم العمالي والصناعى فى مصر المعاصرة

للككتور مرس الساعانى

أولاد : مقترمة تاريخية عن الرعاية العمالية

(١) تهيد :

إن المستعرض للتاريخ الاقتصادى الحديث لدول الشرق الأوسط ، سرعان ما يستتج أن مصر قد انفردت بتوجيه عناية كبرى لتنمية الصناعة فيها كدعامة وطيعة ذات أثر بالغ فى اقتصادياتها ، وكعامل مساعد فعال إلى جانب الزراعة المصدر الأول لثروتها . ولقد مهد لانفراد مصر بالتوسع فى التنمية الصناعية تجارب لا يستهان بها حدثت فى القرن الماضى ، وكتب لها النجاح فى بعض الحالات .

ولم يقض القرن الماضى إلا وكانت هناك ثلاث صناعات على نطاق واسع ، ومزودة طبقاً للأساليب الحديثة . تلك كانت صناعة القطن ، وصناعة السكر ، وصناعة الجاير . وقد شجع على ذلك حيلثد ورود رؤوس أموال أجنبية بقصد الاستثمار الصناعى على أثر إنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥ ، التى كفلت لرأس المال الأجنبى ما يلزمه من الأمان القانونى . وباتساع نطاق زراعة القطن أقيمت مصانع لحلجه ، وكذلك لصناعة الأقمشة السمكة للاستهلاك المحلى ، كما نمت أيضاً صناعة الزيوت .

وقد كان للصناعات اليدوية التى كانت منتشرة فى بعض أنحاء القطر أثر كبير فى توطيد دعائم الصناعات الحديثة ، لأنها اعتمدت منذ بدء نشأتها على كثير من العمال ، الذين كانت لهم خبرة طويلة سابقة بنظام العمل وظروفه فى الصناعات اليدوية ، التى كانت قائمة على جذور متأصلة فى المجتمع المصرى ، بشكل لم يزعزعه

حينئذ دخول الصناعة الحديثة في البلاد . وإنه لمن الحقائق التي تذكر في هذا الصدد أن المحلة الكبرى قد اختيرت من بين بلاد الوجه البحرى لإنشاء مصانع الغزل والنسيج الضخمة سنة ١٩٢٧ ، لشهرة هذا البلد منذ زمان بعيد بصناعة النسيج اليدوى ولما اكتسبه أهلها من خبرة لها قيمتها التي لا تغفل في هذا الميدان . وعلى الرغم من النمو المطرد لهذه الصناعة على أحدث الأسس في المحلة الكبرى ، فإن صناعة النسيج اليدوى التقليدية ما زالت موجودة في هذا البلد على حالها القديم لم تنذر ولم يقص عليها . ولا زالت الصناعة اليدوية ذات أثر لا يمكن إغفاله في ميدان الإنتاج الصناعى في مصر حتى الآن .

وفي أواخر القرن الماضى أخذت رؤوس الأموال الأجنبية تدخل مصر لتستغل فيها كما ازدادت الواردات الأجنبية وأنشئت شركات احتكار كثيرة في ميدان قل فيه عنصر المخاطرة إلى أبعد حد ممكن ، كما هو الحال في المنافع العامة مثل الغاز والكهرباء والمياه ووسائل المواصلات ، التي يتسع فيها مجال الحصول على فائدة منتظمة عن رأس المال فضلا عن طائفتها الاحتكارية . وقد نجم عن تنفيذ هذه المشروعات الاحتكارية وتقدم بعض الصناعات ككسج القطن في بعض المراكز ظهور طبقة جديدة من العمال الأجراء ذات أسلوب خاص في الحياة يختلف تمام الاختلاف عن أسلوب زملائهم من عمال الصناعات اليدوية .

(ب) تكون الوعى العمالى :

ولم تهتم تلك الطبقة الجديدة من العمال في المنشآت والمصانع الحديثة بما أقدمت عليه الحكومة من إلغاء نظام الطوائف سنة ١٨٩٠ ، لأن هذا النظام نفسه لم يكن ملائماً لطابع الصناعة الحديثة التي تحشد العمال حشداً في المصانع وتباعد بينهم وبين صاحب العمل الذي لا يشعر شعورهم ولا يفهم ظروفهم ؛ لأنه ليس منهم ولم يمارس حياتهم في يوم من الأيام . وقد بدأت هذه الطبقة الجديدة من العمال الأجراء منذ تلك السنة وبخاصة في القاهرة والإسكندرية تحس بضرورة تنظيم نفسها في نقابات تدافع عن مصالحها ؛ فأنشئت سنة ١٨٩٩ نقابة عمال الدخان وهي أول نقابة في مصر . ثم أنشئت سنة ١٩٠٨ نقابة عمال الترام المختلطة ، وفي العام التالى تكونت نقابة عمال الصناعات اليدوية . ولما نشبت الحرب

العالمية الأولى أعلنت الأحكام العرفية وأغلقت هذه النقابات التي لم تكن قد حظيت بعد باعتراف الحكومة بها . ولكن النشاط الجديد الذي ظهر في الميدان الصناعي الذي جدت فيه بعض الصناعات ، واشتغال عدد كبير من أبناء البلاد في الصناعات والأعمال المختلفة تحت إشراف السلطة العسكرية قد صرف العمال عن إظهار سمطهم لهذا الإلغاء . وما أن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى أعادت تلك النقابات نشاطها في شدة وعنف ، وظهر في سنة ١٩٢٣ أول اتحاد للنقابات في الإسكندرية ، ثم تبلورت فكرة اتحاد النقابات بالتدرج حتى تألف سنة ١٩٣٠ اتحاد جديد للعمال ضم خمساً وخمسين نقابة . وقد اشترك لأول مرة في مؤتمر نقابات العمال الدولي في مدريد سنة ١٩٣١ واستطاع المندوبون المصريون أن يعلنوا فيه مطالب العمال المصريين ، وقد بلغ من اهتمام الحكومة بمسائل العمل حيث أن استدعت المستر هارولد بلتر ، مساعد مدير مكتب العمل الدولي لدراسة شئون العمال ورسم خطة لتنظيمها على أسس حديثة .

ولئن دل ذلك على شيء فإنما يدل على ظهور الطبقة العاملة في ميدان الإنتاج الحديث كقوة لا يستهان بها . وقد نجم ذلك عن التوسع المتدرج في الصناعة الآلية الحديثة التي استوعبت عدداً كبيراً من العمال الزراعيين وعمال الصناعات اليدوية . وليس هناك أدنى شك في أن الصناعة الآلية الحديثة قد ظهرت في مصر على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الأولى التي حرمت البلاد إبانها من السلع الواردة من البلاد الأجنبية . وقد أقنع ذلك الحرمان من البضائع الضرورية بعض المصلحين بما للصناعة الحديثة من قيمة وخطر . وفي عام ١٩٢٠ ظهرت في ميدان الاقتصاد القومي مؤسسة مالية تعاونها الدولة وتهدف أساساً إلى تنمية الصناعات المصرية القومية ؛ تلك المؤسسة هي بنك مصر الذي تمكن على مر الأيام وبفضل العلاقات الشخصية بين مؤسسيه من جهة والدوائر الحكومية من جهة أخرى ، من توثيق صله بالدولة التي بدأت تتخذ منه أداة لتنمية الصناعة^(١) .

(١) صدر مرسوم بتأسيسه في ٢ أبريل ١٩٢٠ برأس مال قدره ثمانون ألف جنيه ، ثم زيد إلى نصف مليون جنيه في ٢٦ يناير ١٩٢٥ ، ثم إلى مليون جنيه في ٦ ديسمبر ١٩٢٧ . (الأهرام في ١٥ مارس ١٩٥٥) .

وقد زاد رأس مال هذا البنك في فبراير ١٩٥٥ إلى مليونين من الجنيهات ، تستثمر في شركاته وأكبرها شركة الغزل والنسيج التي تقوم مصانعها في المحلة الكبرى ، وشركة مصر للغزل والنسيج التي تقوم مصانعها في كفر الدوار بالقرب من الإسكندرية . وقد شجع هذا النمو الصناعي على قيام شركات أخرى للغزل والنسيج في شبرا الخيمة من ضواحي مدينة القاهرة ، وفي منطقة السيوف في شرق الإسكندرية ، وقيام صناعات أخرى كدباغة الجلود وصناعة الأحذية وصناعة الجوت وصناعة الباغية وصناعة حديد البناء وصناعة الورق ، حتى بلغ الآن عدد الصناعات الرئيسية تسعا وعشرين صناعة يكتب منها ٥٧٧,٥٠٦ عاملاً^(١) . وقد كان تعداد المكتسبين من الصناعة في تعداد سنة ١٩٠٧ لا يزيد عن ٢٨١,٠٠٠ عاملاً^(٢) . وقد بلغ عدد المصانع ذات الإنتاج سنة ١٩٤٧ ، ٢٦,٧٤٣ ، وبلغ عدد المشتغلين فيها ٣٦٧,٣٣٦ شخصاً . وكانت جملة رؤوس أموالها في السنة نفسها ٦٩,٠٩٠,١٧١ جنيهاً مصرياً ؛ كما بلغت قيمة منتجاتها ٢٠٨,٧٧٢,٤٤٣ جنيهاً مصرياً^(٣) . ويستنتج من إحصاء مصلحة الإحصاء والتعداد عن صافي الدخل القومي في مصر عن عام ١٩٤٨ وقدره ١٠١٧ مليوناً من الجنيهات المصرية أن الدخل من الصناعة وحدها قد بلغ ١٠٤ مليوناً من الجنيهات المصرية من جملة الدخل القومي ؛ أي بدرجة ١٠ ٪ من جملة الدخل القومي^(٤) .

(ج) ازدياد قوة الوعي العمالي :

وقد صاحب التقدم الصناعي في مصر بعد الحرب العالمية الأولى ازدياد ظهور الوعي العمالي بين طبقة العمال ، وهو وعي بدأ ساذجاً مختلطاً ضعيفاً أول الأمر ، ولكنه أخذ يزداد قوة ووضوحاً على الرغم من جهل العمال وعزلتهم التي تكاد تكون تامة عن زملائهم في البلاد الأخرى . وقد ظهر هذا الوعي في تكوينهم نقابات كثيرة اتحدت في فترة قصيرة ، واستطاعت أن ترسل مندوبين لاتحادها إلى مؤتمر نقابات العمال الدولي في مدريد سنة ١٩٣١ كما ذكرنا سلفاً .

(١) الإحصاء السنوي للعب لسنة ١٩٥١ جدول ٤٥

(٢) من تعداد السكان لسنة ١٩٠٧

(٣) الإحصاء السنوي للعب لسنة ١٩٥١ جدول ٤٧

(٤) الأرقام في ٢٨ / ٢ / ١٩٥٢

وكان من نتائج ذلك أن زار مصر أحد الخبراء في شئون العمال بدعوة منهم للتحقق من أحوالهم ؛ وبعد الدراسة والاستقصاء دعا إلى وجوب تكوين اتحاد عام يضم جميع النقابات ، وضرورة الاعتراف بمطالب العمال بدلاً من إهمالهم وأخذهم بالشدة ، وقد دفع ذلك الحكومة إلى استدعاء المستر « هارولد بتر » الذي قدم تقريره في مارس سنة ١٩٢٢ وضعه ملاحظاته وتوصياته لتحسين أحوال العمل والعمال في مصر . وقد كتب في تقريره ما يدل على مدى وعي العمال حينئذ إذ قال : « ومع أن النقابات بصفة عامة كانت معتدلة في مطالبها ولم تشف شكواها عن عداء نحو أصحاب الأعمال ، فقد أدركت أنهم يعبرون عن رغبة في تحسين شروط العمل ورفع مستوى المعيشة . إذ قد بدأ العمال بمصر يشعرون شعوراً عميقاً بأهمية هذا المطلب الأخير . ولا غرو فهناك كثير من الدلائل على أن الصانع أخذ يحس بما في شروط العمل من نقص في الوقت الحاضر ، ولا بد أن يصبح كثير التشدد في المطالبة بتحسين هذه الشروط » (١) .

(د) اهتمام الحكومة بشئون العمال :

وقد كانت توصيات هذا الخبير خير موجه للحكومة التي كانت منذ سنة ١٩٢٧ قد بدأت تولى شئون العمل والعمال بعض عنايتها فشكلت لجنة لوضع قانون عمالي شامل . وبناء على توصيات ذلك الخبير سنت في سنة ١٩٢٣ قانونين أحدهما خاص بتشغيل الأحداث وحمايتهم في الصناعة ، والثاني خاص بتشغيل النساء ، حرم تشغيل الأحداث والنساء في الأعمال الخطرة كما حرم تشغيلهم ليلاً إلا في حالات استثنائية ، فيما يتعلق بتشغيل النساء فقط . وكذلك حرم القانون تشغيل الأحداث دون الثانية عشرة في الصناعة ؛ ولم يحز إلا اشتغالهم في الأعمال الخفيفة التي تناسب مع سنهم ولين عودهم بحيث تؤهلهم هذه الصناعة إلى تعلم صناعة أوحرفة . وفي سنة ١٩٢٥ سنت الحكومة قانوناً لتنظيم ساعات العمل في الصناعات الخطرة والمضرة بالصحة نص على تحريم تشغيل العمال أكثر من تسع ساعات في اليوم ، وحدد فترات الراحة اليومية بحيث لا يشتغل العامل أكثر من خمس

(١) تقرير عن حالة العمل والعمال بمصر سنة ١٩٢٢ ص ٢

ساعات متوالية . وفي سنة ١٩٣٦ صدر قانون خاص بإصابات العمل ومسئولية صاحب العمل وحده عنها . وقد نص على حق العامل في الحصول على تعويض عن إصابته وفقاً لقواعد مقررة ؛ فضلاً عن مسؤولية صاحب العمل عن العلاج الطبي ، وصرف نصف أجرة العامل أثناء العلاج . ثم جاءت من بعد ذلك فترة ركود من جانب الحكومة التي اقتنعت بكفاية هذه القوانين الأربعة لتنظيم الشئون العمالية .

ولكن فترة الركود هذه لم تدم أكثر من ست سنوات اضطرت بعدها إلى إصدار قانون تأمين العمال ضد إصابات العمل في سنة ١٩٤٢ : فضمن للعالم عدم ضياع تعويضاتهم عند إصابتهم في العمل ، كما وجه أصحاب الأعمال أنفسهم إلى القيام بكثير من التحسينات الضرورية في مصانعهم حتى لا يتعرض العمال للإصابات . وفي السنة نفسها سنت الحكومة قانون نقابات العمال الذي أجاز للعمال الذين يشتغلون في مهنة أو صناعة أو حرفة أن يكونوا نقابات ترمي مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين أحوالهم الاجتماعية ، وذلك بتقديم بعض الخدمات لهم في حالة العدة . وفي سنة ١٩٤٢ أيضاً أصدرت الحكومة أمراً عسكرياً بتشكيل لجان التوفيق التي ساعدت على عقد كثير من الاتفاقات بين النقابات وأصحاب الأعمال . وقد حصل العمال عن طريق لجان التوفيق هذه على جزء غير قليل من مطالبهم . وفي سنة ١٩٤٤ اضطرت الحكومة لأسباب اجتماعية وسياسية أن تسن قانون عقد العمل الفردي ؛ وهو أول قانون في تاريخ العمل في مصر ينظم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال بتحديد حقوق كل من العامل وصاحب العمل ، وواجبات كل منهما قبل الآخر ؛ وقد قصد به أيضاً حماية العامل إلى درجة كبيرة من تعسف صاحب العمل أو استبداده ، فكفل حماية الأجور من أصحاب الأعمال أو داتني العمال ، ووضع شروط العقوبات التأديبية والجزاءات التي توقع على العمال ، والوجوه التي تصرف فيها حصة الغرامات ، كما تناول مدة العقد وفسخه والمكافآت عن مدة الخدمة ،

والإجازات السنوية والمرضية ، والرعاية الطبية ؛ وتضمن أحكاماً أخرى خاصة بمتعهدي توريد العمال . ثم تلا ذلك فترة ركود أيضاً دامت مدة ست سنوات كذلك .

وفي سنة ١٩٥٠ صدر قانون إصابات العمل يعدل القانون السالف الذكر في صالح العامل ، كما صدر أيضاً قانون أمراض المهنة التي لا تعد إصابات عمل ، ونص فيه على تعريض مرض المهنة ، ولكن القانون لم ينص على التعويض في كل الأمراض المهنية التي تسبب من العمل والتي لم يرد ذكرها في الجدول المرفق بهذا القانون ، وفي خلال عام ١٩٥٠ صدر قانون بشأن عقد الاتفاقات الجماعية باسم العمال للحصول على شروط أحسن للعمل ، حتى إذا ما سجلت هذه الاتفاقات المبرمة بين جماعات العمال وأصحاب الأعمال أخذت صيغة قانونية ملزمة يحترمها الطرفان .

(٥) زيادة اهتمام الحكومة بالعمال بعد ثورة الجيش :

وفي سنة ١٩٥٢ بعد قيام ثورة الجيش صدرت ثلاثة قوانين على جانب كبير من الأهمية لما ضمتها للعمال من حقوق لم يكن معترفاً بها من قبل ، تلك القوانين هي قانون عقد العمل الفردي الجديد ، وقانون نقابات العمال ، وقانون التوفيق والتحكيم في منازعاتهم مع أصحاب الأعمال . وقد اضطرت الحكومة إلى سن هذه القوانين بعد أن تبين لها أن القوانين الحالية التي كانت قائمة لا تتفق مع تطور الحالة الصناعية في البلاد ، وقاصرة عن مسايرة ذلك التطور ، وقد اقتبس كثير من مواد هذه القوانين من النظم القائمة في البلاد الأجنبية ، والتي ثبت صلاحيتها مع مراعاة البيئة والحالة الاجتماعية في مصر . ولا شك أن هذه القوانين قد أسهمت في استقرار الحالة في الميدان العمالي بتنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال ، وبيان ما لكل من حقوق وما عليه من واجبات . ولقد أكسبت هذه القوانين العمال حقوقاً كثيرة طالما نادوا بها وسعوا إليها من قبل فيما يتعلق بإجازاتهم العادية والمرضية ، ومكافآتهم ، ومدة تمرينهم ، وفسخ عقودهم ، وإنذارهم وفصلهم

وتحسين أحوال العمل داخل المصنع وخارجه ، وكذلك الخدمات الطبية اللازمة لهم ، كما أجاز القانون تكوين اتحاد عام لنقابات العمال للإشراف على النقابات وتوجيهها الوجهة السليمة ، وكذلك قضى القانون على مساوىء قانون الترفيق والتحكيم السابق .

ولما كان اتجاه العهد الجديد إلى توفير العمل لكل قادر عليه ، فإن الحكومة بدأت في علاج مشكلة البطالة على أسس عملية ، فأصدرت في سنة ١٩٥٣ قانوناً بشأن تنظيم توظيف وتخميد العمال في المؤسسات الصناعية والتجارية . وقد بدأت مصلحة العمل في تطبيق هذا القانون فأنشأت ثلاث مكاتب للتخديم بالقاهرة ومكتبين مماثلين بالإسكندرية .

كما أن الحكومة اهتمت برفع مستوى العمال الفني عن طريق التدريب المهني ونظم التلمذة داخل المؤسسات ، فدعت خيراً عالمياً في التدريب المهني لدراسة هذا الموضوع في مصر بمساعدة الإخصائين المصريين . وقد كان من نتيجة هذه الدراسة إنشاء مراكز للتأهيل المهني في المناطق الصناعية الكبرى . كما دعت أيضاً مدير مكتب العمل الدولي بمناسبة إنشاء المجلس المشترك للعمال وأصحاب الأعمال الذي صدر قانون بشأنه في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ، وقد شجع هذا الاتجاه الحكومي البحوث العلمية في مختلف الشؤون العمالية ، وسوف تظهر نتيجة هذه الأبحاث في المحيط الصناعي والعالمي في السنوات القليلة المقبلة .

(و) الإشراف على شئون العمال :

هذا من الناحية التشريعية ، أما من الناحية التنفيذية فإن الحكومة أنشأت مكتب العمل سنة ١٩٣٠ للإشراف على شئون العمال وجعلت له اختصاصات واسعة ، وكان هذا المكتب في بدء إنشائه تابعاً لإدارة الأمن العام بوزارة الداخلية . وفي سنة ١٩٣٥ صار مصلحة تابعة لوزارة التجارة والصناعة ، وأخيراً ضمت مصلحة العمل إلى وزارة الشئون الاجتماعية التي أنشئت سنة ١٩٣٩ ؛ وقد أصبحت هذه المصلحة على جانب عظيم من الأهمية في الميدان الصناعي .

(ز) الإحصاءات الخاصة بالعمال :

لم يقف اهتمام الحكومة عند حد إصدار التشريعات العمالية والاهتمام على تنفيذها بحسب ، بل إنها أيضاً قد اهتمت بتسجيل الإحصاءات الخاصة بالصناعة وأنواعها وعدد المصانع وعدد العمال ونوعهم وقات سنهم وجلسيتهم والأجور وساعات العمل . وتسجل بعض هذه البيانات كل عشر سنوات في تعدادات السكان ، كما تسجل كلها في تعدادات دورية خاصة بالصناعة وحدها . وقد رأت الحكومة أن تجربها حتى تسهل البحث والتدبير الصناعى على نطاق واسع ، في حقبة من تاريخ مصر تمتاز بتطور سريع في ميدان الإنتاج الصناعى ، وذلك تنفيذاً لقانون صدر في سنة ١٩٤٤ ، وعدل بقانون آخر صدر في سنة ١٩٤٩ خاص بعمل إحصاء دورى عن الإنتاج الصناعى في مصر . وقد أجرى أول إحصاء من هذا النوع في يونيه سنة ١٩٤٥ . وهكذا نجد أنه إلى جانب تعداد السكان الذى يجرى كل عشر سنوات منذ سنة ١٨٩٧ تصدر مصلحة الإحصاء والتعداد النشرات التالية فيما يتعلق بالصناعة والعمل والعمال :

- ١ - التعداد الصناعى والتجارى .
- ٢ - إحصاء الأجور وساعات العمل .
- ٣ - إحصاء الإنتاج الصناعى .

ولامراء في أن هذه الإحصاءات تعد الدعامه الأساسية للبحث في ميدان الصناعة ؛ وخاصة بعد أن بدأت بعض المعاهد العلمية توجه اهتمامها إلى دراسة الشئون الصناعية والعمالية في المجتمع المصرى^(١).

ثانياً : تحليل بعض الإحصاءات الخاصة بالعمال

- ١ - عدد المصانع وعدد المستغلين بها :

لا يمكن دراسة العمل والعمال على أساس سليم ما لم تقم الدراسة على بيانات وحقائق واقعية لأحوالهم ، وهنا تظهر قيمة الإحصاءات المختلفة التى تقوم

(١) نفس بالذكر معهد المنوم الاجتماعية بمحكمة الاسكندرية حيث تدرس مادة الصناعة والمجتمع .

الحكومة بتسجيلها في الميدان الصناعي في فترات منتظمة ، لأنها تعطي صورة واضحة للمجتمع العمالي وما يحدث فيه من تغيرات تؤثر في كيانه وتركيبه . فلا بد إذن من إعطاء بعض البيانات الإحصائية عن العمل والعمال في مصر . ويحتوى الجدول رقم (١) على إحصاء بعدد المصانع في مصر وعدد المشتغلين بها حسب إحصاء الإنتاج الصناعي في يونيو سنة ١٩٥١ .

جدول رقم (١)

عدد المصانع في مصر وعدد المشتغلين بها حسب إحصاء الإنتاج الصناعي في يونيو سنة ١٩٥١

المحافظة والمديريات	جملة المصانع	عدد المصانع	عدد المشتغلين بها	عدد المصانع ذات الإنتاج	المصانع ذات الإنتاج
المحافظات :	عدد المصانع	عدد المشتغلين بها	عدد المصانع	عدد المشتغلين بها	المحافظات :
القاهرة	٣٤٧٦٨	١٧٠٩٨٨	٤٢٠٧	١٢٥٣	٨٣٢٨٤
الإسكندرية	١٥٩١٨	٨٣٧٧٤	١٨٢٥	١١٥٥	٧٢١٤٦
الغزالي	٣٧٨٥	١٢٧٦١	٢٤٩	٦٥٥	٢٦٤٩
السويس	١٤٧١	٥٣١٣	١٦٦	١١٥٢	٢١٩٢
دمياط	١٨٣١	٣٥٥٤	٧٠٥	٣٥٨	٢٧٠٦
أقسام الحدود	١٢٥	١٢٩٠٢	١٠	٨٥	٤٢٤٠
المجموع	٥٧٨٩٨	٢٩٠٢٩٢	٧٢٦٢	١٢٥٥	١٦٧٢١٧
المديريات :					
في الوجه البحري	٣٨٨٩٢	١٢١٠٤٤	٧٢٠٥	١٨٥٥	٨٦٩٨٠
في الوجه القبلي	٢٧٧٦١	٦٣٤٩٦	٥٠٦٠	١٨٥٢	٥٢٢٤٦
المجموع	٦٦٦٥٣	١٨٤٥٤٠	١٢٢٦٥	١٨٥٤	١٤٠٢٢٦
المجموع الكلي	١٢٤٥٥١	٤٧٤٨٣٢	١٩٥٢٧	١٥٥٦	٣٠٧٤٤٣

يتضح من الجدول السابق أن نسبة المصانع ذات الإنتاج إلى جملة المصانع في القطر المصري ١٥٥٦٪ ، وأن نسبة من يشتغلون في المصانع ذات الإنتاج إلى جملة المشتغلين في جميع المصانع ٦٤٥٧٪ . ويستتج من ذلك أن ٨٤٥٤٪ من المصانع من النوع الصغير جداً المتناثر في ربوع البلاد ، بعضها بعيد عن بعض ،

ويشتغل في كل منها صاحبه وحده أو يساعده عامل أو عاملان أو ثلاثة ؛ ولذلك لا تخضع لقوانين العمل ؛ ولكن على الرغم من ذلك يسودها التفاهم والمجاملة ، لأن العلاقات ما بين الأجر وعماله مبنية على الاتصال الشخصي الذي يوثق الصلة بينهم جميعاً ولا يدع مجالاً للتذمر أو التأمر . ويعمل في هذه المصانع أو المحال الصغيرة ٢٥٣٣ / من جملة المشتغلين بالصناعة ؛ وهي نسبة عالية . وتعد هذه الحقيقة عاملاً من العوامل التي تجعل أثر النقابات ضعيفاً ؛ إذ أن أكثر من ثلث عمال الصناعة غير منظمين وغير متحدين ، ولا تربطهم بعضهم ببعض أية مصالح مشتركة عامة أو شبه عامة ، وليس عندهم وعى عمالي يتفق مع وعى زملائهم في المصانع الكبيرة .

كذلك يتبين من الجدول رقم (١) أن ١٢٣٣ / من مصانع القاهرة و ١١١٠ / من مصانع الإسكندرية من المصانع ذات الإنتاج ، ويشتغل فيها ٤٢٨٨ / من مجموع المشتغلين بالصناعة في القاهرة و ٨٦١١ / من مجموع المشتغلين بالصناعة في الإسكندرية . وهذا يفسر السبب في أن الوعي العمالي الناتج عن التصنيع الحديث أهوى بين عمال الإسكندرية منه بين عمال القاهرة . ذلك لأن نسبة العمال الصناعيين في المصانع الكبيرة الحديثة أعلى بكثير في مدينة الإسكندرية منها في مدينة القاهرة .

٢ - تركيز الصناعة في القاهرة والإسكندرية :

ويتبين كذلك من الجدول نفسه أن قرابة ربع المصانع ذات الإنتاج في القطر كله (٢٣٨٨ /) مركزة في القاهرة والإسكندرية ، وأن أكثر من نصف المشتغلين في المصانع ذات الإنتاج (٥٥٥٥ /) مركزون في هاتين المدينتين أيضاً . وهذا من غير شك يفسر لنا إلى حد كبير ازدياد السكان السريع فيها ؛ الأمر الذي جعل كثافة السكان في أقسام كثيرة منها تبلغ درجة هائلة في زيادتها . ويوضح الجدول رقم (٢) نمو السكان وكثافتهم في كل من القاهرة والإسكندرية في التعدادات التي أجريت في النصف الأول من القرن الحالي .

جدول رقم (٢)

نمو السكان وكثافتهم في القاهرة والإسكندرية في التعدادات
من ١٩٠٧ — ١٩٤٧ *

المدينة	القاهرة	الإسكندرية
السكان	١٩٠٧	١٩٠٧
الكثافة	١٧٩ — ١٦٥	٧١ — ٧٣
عدد السكان	٦٧٨٤٣٣	٣٥٣٨٠٧
الكثافة	٣١١٦	٤٨٥٣
عدد السكان	٧٩٠٩٣١	٨١٤٦١٧
الكثافة	٤٦٨٦	٦٦٠٦
عدد السكان	٨٥٦٦٠١	٩٤٠٨٥
الكثافة	٥٥٣٤	١٤٧٨
عدد السكان	١٣١٢٠٩١	٦٨٥٧٣٦
الكثافة	٨٧٩٨	٩٤٠٨
عدد السكان	٢٠٩٠٦٥٤	٩١٩٠٢٤
الكثافة	١١٧٠٦	١٣٨١٠

ويتضح من الجدول السالف أيضاً أن نمو السكان مطرد بشكل ظاهر وأن هناك طفرة في هذا النمو في القاهرة في تعداد ١٩٣٧ الذي أجرى بعد الحرب العالمية الأولى، وكذلك في تعداد سنة ١٩٤٧ الذي أجرى بعد الحرب العالمية الثانية .

وتلاحظ هذه الطفرة أيضاً في نمو سكان الإسكندرية في تعداد سنة ١٩٤٧ . ويدل نمو السكان المطرد وطفرة على أن للهجرة أثراً كبيراً في تضخم هاتين المدينتين وازدحامهما الشديد بالسكان . فكثير من الفلاحين ينزحون إلى المناطق الصناعية ؛ وبخاصة في القاهرة والإسكندرية بحثاً عن عمل منتظم بأجر منتظم في مصانعهم المتزايدة العدد . ولا شك أن الحريين العالميتين وما نجم عنهما من ظروف اقتصادية اقتضت إنشاء صناعات لم تكن موجودة من قبل ، ونمو صناعات أخرى لم تكن نامية . كل ذلك عمل على استهواء كثير من العمال الزراعيين إلى الهجرة إلى مناطق الصناعة ؛ وبخاصة في القاهرة والإسكندرية اللتين كثرت فيهما فرص العمل . وليس معنى تأكيد عامل الهجرة في زيادة سكان هاتين المدينتين أننا ننقل أو نقل من أهمية الزيادة الطبيعية ؛ وهي زيادة المواليد

* الأرقام الواردة في هذا الجدول مأخوذة من تعدادات السكان التي نشرتها مطبعة الإحصاء والتعداد .

على الوفيات ، فإنها من غير شك أنشط العوامل في زيادة السكان في مصر بوجه عام ، وفي القاهرة والإسكندرية بوجه خاص ؛ لما تقدمه الحكومة من خدمات صحية على نطاق أوسع منه في بقية المحافظات والمديريات .

ثالثاً : أثر الإنتاج الحربى في الاقتصاديات العامة والمعرف التقليدية

(١) أثر الإنتاج الحديث في الاقتصاديات العامة :

يمكن توضيح النتائج الاقتصادية للتصنيع بإجراء موازنات إحصائية في ميادين الإنتاج والتجارة والصيرفة . فبما يتعلق باتساع نطاق القطاع الصناعى ؛ أى عدد المنشآت الصناعية وعدد العمال المستخدمين وحجم الإنتاج والأجور المدفوعة ، يتضح من جميع إحصاءات الإنتاج الصناعى أن التصنيع في مصر مطرد التقدم ، وأنه قد تغلب على عقبة الأزمة الاقتصادية التى صادفته ولبدأ فيما بين عامى ١٩٢٧ و ١٩٣٣ . ويبين الجدول رقم (٢) عدد المتكسبين من الصناعة في تعدادات السكان منذ سنة ١٩٠٧

جدول (٢)

عدد المتكسبين من الصناعة في التعدادات الحثة الأخيرة*

سنة التعداد	عدد المتكسبين من الصناعة	الزيادة العددية	الزيادة النسبية في عشر سنوات
١٩٠٧	٢٨١٠٠٠	—	—
١٩١٧	٣٦٦٠٠٠	٨٥٠٠٠	٣٠
١٩٢٧	٤٨٣٠٠٠	١١٧٠٠٠	٣٢
١٩٣٧	٤٧٨٠٠٠	٥٠٠٠	١
١٩٤٧	٥٧٨٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢١

يتضح من الجدول رقم (٢) أن عدد المتكسبين من الصناعة قد أخذ في الزيادة منذ سنة ١٩٠٧ باستثناء سنة ١٩٣٧ التى ظهرت فيها آثار الأزمة الاقتصادية العالمية فأنقص عدد العمال في تعداد ١٩٣٧ بنسبة ١ ٪ من عددهم

* هذا الجدول مستخرج من نشرات التعداد التى تصدرها مصلحة الإحصاء والتعداد .

في تعداد ١٩٢٧ . ولا شك أن هذه الأرقام تشير إلى زيادة ملموسة في عدد الذين يكسبون عيشهم من الصناعة ؛ ولكنها لا تسمح لنا بغير استخلاص نتائج عامة . وقد ينخفض حد الخطأ إذا قصرنا الموازنة على مدينتي القاهرة والإسكندرية اللتين تركزت فيهما الصناعة بشكل ظاهر . ويحتوى الجدول رقم (٤) على عدد المشتغلين بالصناعة في مدينتي القاهرة والإسكندرية في التعدادات الثلاثة الأخيرة . ويتبين من الجدول أن عددهم قد زاد أيضاً ، فيما عدا تعداد سنة ١٩٣٧ ، للأسباب المذكورة ذاتها .

جدول (٤)

عدد المشتغلين بالصناعة في القاهرة والإسكندرية في التعدادات الثلاثة الأخيرة

سنة التعداد	المشتغلون بالصناعة	الزيادة العددية	الزيادة المئوية في عشر سنوات
١٩٢٧	١٥٦٠٠٠	—	—
١٩٣٧	١٥٥٠٠٠	١٠٠٠ —	— ٠.٦
١٩٤٧	٢٤٢٠٠٠	٨٧٠٠٠ +	٥٦.٠ +

وفما يتعلق بالمنشآت الصناعية يوضح الجدول رقم (٥) أن عددها قد زاد في أحد عشر عاماً بنسبة ٤٥٢٪ في كل القطر و ٦٧.٨٪ في القاهرة والإسكندرية وهما زيادتان كبيرتان توحيان من غير شك أطراد نمو الصناعة في مصر .

جدول (٥)

عدد المنشآت الصناعية في القطر وفي القاهرة والإسكندرية في سنتي ١٩٢٧ و ١٩٤٨

السنة	منشآت القطر	الزيادة العددية	الزيادة المئوية في ١١ سنة	منشآت القاهرة والإسكندرية	الزيادة العددية	الزيادة المئوية في ١١ سنة
١٩٢٧	٩٢٠٢١	—	—	٢٩٤٧٦	—	—
١٩٤٨	١٣٣٦١٩	٤١٥٩٨	٤٥٢٪	٤٩٤٦٨	١٩٩٩٢	٦٧.٨

هذا بخصوص المشتغلين بالصناعة ؛ أما فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي فإنه من غير شك قد زاد زيادة كبيرة . ويمكن التدليل على ذلك بأدلة كثيرة . ففي تعداد سنة ١٩٣٧ كان عدد المصانع التي رأس مالها ٢٠٠٠ جنهما مصرياً فأكثر في كل

القطر ٨١٤ مصنعاً ؛ وفي سنة ١٩٥١ قفز عدد هذه المصانع إلى ٢١٨٧ أى قرابة ثلاثة أمثال العدد الأول . هذا من جهة ؛ ومن جهة أخرى زادت قيمة أهم المنتجات الصناعية زيادة مطردة كبيرة . ولناخذ مثلاً قيمة المنسوجات القطنية ؛ ففي سنة ١٩٤٠ كانت قرابة سبعة ملايين جنياً مصرياً ، فارتفعت بالتدريج إلى أن وصلت في سنة ١٩٥١ قرابة أربعة وستين مليوناً من الجنيئات المصرية .

ومما يستحق الذكر أن مصر استطاعت إشباع مطالبها إلى حد كبير جداً في خلال الحرب العالمية الثانية التي استغرقت ما يقرب من خمس سنوات ، ثم أعقبتها فترة كان شحن البضائع فيها عسيراً مما أدى إلى تأخر وصول الواردات مدة ليست بقصيرة .

ولا بد من الإشارة إلى أن الشركات الماهمة وأغلبها شركات صناعية قد زاد عددها زيادة كبيرة ، كما يتبين من الجدول رقم (٦) .

جدول (٦)

الشركات الماهمة ورؤوس الأموال المدفوعة في السنوات ١٩٤٢ - ١٩٥٠ *

السنة	عدد الشركات	رؤوس أموال مدفوعة
١٩٤٢ — ٤٢	٢٨٧	٥٢,٣٨٦,١٤٢
١٩٥٠ — ٤٩	٤٧٨	١١٦,٢٥٥,٩٩٩

ولكن لا يفوتنا أن نقرر أنه بسبب غلبة الحرف الزراعية ، وهو الأمر الموجود في الاقتصاد المصري ، فإن التصنيع بحاله الراهنة لا يستطيع أن يحدث تغييراً محسوساً في النسبة الأصلية بين عمال الريف والمدن أو في الطابع الريفي الأساسي للمكان . ذلك لأن عدد الذين يعملون في الصناعة بمعناها الصحيح لا يتجاوز ١٠ ٪ من مجموع العمال في البلاد . ولكن ليس هناك من شك في أنه حتى لو حدثت زيادة ضئيلة في هذه النسبة المثوية ، وهو الأمر الذي لا ريب فيه ، تمشياً مع الاتجاه العام في مصر ، فإن مثل هذه الزيادة لا بد أن تحدث تأثيراً بعيد المدى في الحياة المصرية العامة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

* الإحصاء السنوي للجيب للسني ١٩٤٨ و ١٩٥٢

(ب) أثر الإنتاج الحديث في نواحي الحرف التقليدية للسكان :

لا ريب في أن الزراعة في مصر أساس الحياة الاقتصادية إلى حد كبير جداً ؛ ولا يزال غالبية السكان (٥٣ ٪ من السكان العاملين في تعداد سنة ١٩٤٧) يعيشون على ممارسة الأعمال الزراعية . ولذلك يمكننا أن نقول دون أدنى تردد أن التصنيع في مصر في شكله الآلي الحديث لم يؤثر في حرفة الزراعة أى تأثير يستحق الذكر . حقاً إن المصانع الحديثة تعتمد كثيراً على الريف للحصول على ما تحتاجه من أيد عاملة ؛ ولكن الهجرة إلى الحضر تحدث في الأعم الأغلب في المديرية ذات الكثافة العالية في السكان ، كمديرية المنوفية والتقليدية في الوجه البحري ، ومديرية جرجا وأسيوط وقنا في الوجه القبلي . وكثافة السكان في هذه المديرية تراوح ما بين ٦٠٧ نسمة و ٨٣٣ نسمة للكيلومتر المربع حسب تعداد سنة ١٩٤٧ . لذلك لا تؤثر الهجرة منها في تعداد سكانها كثيراً ؛ وبخاصة إذا عرفنا أن هذه الهجرة تحدث في نطاق ضيق ؛ لأن الصناعة الآلية الحديثة لا تتطلب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة .

هذا من ناحية الزراعة وهي أولى الحرف التقليدية للسكان . أما من ناحية الصناعة اليدوية فإنها لم تتأثر كذلك إلا بدرجة طفيفة . والدليل على ذلك أن بناء مصانع الغزل والنسيج الضخمة في المحلة الكبرى لم يقض على صناعة النسيج اليدوي في البلد نفسها . وكذلك لم تؤثر مصانع الغزل والنسيج الكثيرة في منطقة شبرا الخيمة من ضواحي القاهرة على صناعة النسيج اليدوي في قلوب التي تبعد حوالى عشرة كيلومترات فقط عن هذه المنطقة . والواقع أن كثيراً من الصناعات الناشئة كصناعة الزجاج وصناعة الورق وصناعة الباعة وصناعة الجلود وصناعة السماد وصناعة الجوت وصناعة الملابس الجاهزة وصناعة الغزل وغير ذلك من صناعات كثيرة ، نشأت في مصر لتسد حاجة ملحة إليها ، ولأنه لم تكن هناك أية صناعة يدوية تنتج للسوق ما تنتجه هذه الصناعات ، بل كان الاعتماد كلياً على الواردات من الدول الأجنبية .

أما السبب في أن الصناعة الآلية الحديثة لم تقض على الصناعة اليدوية الموجودة كما هي الحال في صناعة النسيج اليدوي القديس ، فيعزى إلى أن للفلاحين عادات فيما يتعلق بملبسهم قلباً يغيرونها ، ولأن عامة الشعب يفضلون المنسوجات المصنوعة بالطرق التقليدية عن المنسوجات التي تصنعها الآلات الحديثة لأن الأولى في نظرم أجود صنفاً ، لأنها مخدومة ، في تأن ووقت طويل ، ولذلك فهي تعيش مدة أطول . وهناك أفكار مماثلة شائعة بين الأغلبية الساحقة فيما يتعلق بصنع الأحذية والأخشاب المنزلية كالأبواب والنوافذ .

ومما يجعل الصناعات اليدوية غير متأثرة تأثيراً ملموساً بالصناعات الآلية الحديثة أنها في مأمّن من التشريعات العمالية الأساسية . فقانون عقد العمل الفردي الجديد لا يرسى على الأشخاص الذين يشتغلون في محال لا تدار بآلات ميكانيكية ، وتستخدم عادة أقل من خمسة عمال ، ولا تزيد ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على أصحابها عن عشرين جنيهاً سنوياً^(١) . وهذا استجابة لنصح الخبير « هارولد بلتر » مساعد مدير مكتب العمل الدولي الذي كتب في سنة ١٩٣٢ في هذا الصدد ما يلي : « ولم يلفت نظري أثناء تجوالي بالبلاد أكثر من المسألة الناشئة عن وجود عمال يشتغلون طبقاً للنظام المتبع في المصانع الكبرى وبجانبهم في البلد ذاته عمال يشتغلون حسب النظام الموروث عن السلف . وهؤلاء العمال ينظرون إلى الصناعة كما كان ينظر لها في العصور الخالية ، ولكنهم لا بد أن يتأثروا بحالة زملائهم الذين يشتغلون طبقاً للنظام الحديث . فمن تشريع اجتماعي ينظم هذه الأنواع المتباينة من الصناعة تنظيمًا مرضياً لا بد أن يكون من الصعوبة بمكان ، فيبغى الاعتماد عن تكليف الصناعات القديمة بواجبات لا تقوى عليها إذ يترتب على سرعة انقراضها قلب التوازن الاجتماعي رأساً على عقب . وليس هناك من شك في أن الماكينات ستقضى عليها في كل ما بقي لها من مجال : اللهم إلا فيما يتعلق بالتحف الفنية التي تحجز الماكينات عن إيجادها

(١) مادة ١ مقرة ب .

تقليدها . ولكن هذه النتيجة تستلزم زمناً طويلاً للوصول إليها . خذ لذلك مثلاً ما يصنع بدمياط من أحذية ومويليات فهي تنافس ما يصنع بالمساكنات بفضل ما بلغه العامل من مهارة في الأعمال اليدوية وانخفاض مستوى الأجور^(١) .

رابعاً : أثر النهضة الصناعية والعمانية والصمرانية الحديثة في مستوى الحياة العامة للعمال وثقافتهم

(١) أثر الصناعة والنهضة العمالية الحديثة في مستوى الحياة العامة للعمال : مستوى الحياة العامة للعمال عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يحصلون عليها في الجهات التي يقيمون فيها في زمن معين . ولما كانت الصناعة الحديثة في الوقت الحالي مركزة أساساً في القاهرة والإسكندرية والبنادر ؛ فإن مستوى معيشتهم يقاس بكمية السلع والخدمات التي يحصلون عليها في هذه المناطق في الوقت الحالي . ولما كان اهتمام الحكومة منذ زمان بعيد موجهاً أساساً إلى رفع مستوى الحياة العامة في القاهرة والإسكندرية وفي باقي المحافظات ، ثم يفتقر هذا الاهتمام كلما هبطنا السلم الإداري إلى البنادر والمراكز ثم القرى والعزب التي تفتقر إلى مختلف الخدمات الحكومية ؛ لما كان اهتمام الحكومة على هذه الصورة فلا شك في أن العمال المهاجرين من الريف المهمل إلى المناطق الحضرية المحظوظة ، فيما يتعلق بالخدمات العامة المختلفة ، يحصلون بسببهم من هذه الخدمات التي كانوا يحرمون منها لو أنهم ظلوا في أماكنهم الأصلية بالريف ولم يهاجروا منها .

أما هذه الخدمات العامة المختلفة التي رفعت من غير شك مستوى العمال الصناعيين عن مستوى العمال الزراعيين فهي خدمات صحية عامة كالمياه الصالحة للشرب ، والمستشفيات والعيادات الخارجية لمختلف الأمراض ، ومراكز رعاية الأمومة والطفولة ، والمدارس على اختلاف أنواعها ، وخدمات خاصة بالمحافظة على الأمن بشكل حديث منظم ، وخدمات خاصة بالتشغيل والفصل في المنازعات العمالية وهلم جرا . وتلك خدمات غير موجودة في الريف المصري إلا في المناطق التي أنشئت فيها مراكز اجتماعية ريفية أو وحدات صحية ، وهي قليلة جداً .

(١) المصدر نفسه ، ص ٥ .

ويضاف إلى ذلك خدمات أخرى يحصل عليها العمال الصناعيون في المناطق الحضرية وهي تنحصر في وسائل المواصلات الحديثة ، واستعمال الكهرباء للإنارة ، ومواقف البترول لطهو الطعام ، ووجود مدارس أهلية يستطيع الطامحون منهم الالتحاق بها في وقت الفراغ للحصول على إجازات دراسية تساعد في تحسين مهاراتهم الاجتماعية ، ووجود كثير من الخدمات الاجتماعية في شكل مبرات تمد المحتاجين منهم بمختلف المساعدات .

هذا من ناحية الخدمات العامة التي يستطيع العمال الصناعيون الحصول عليها في المناطق الحضرية التي يهاجرون إليها من الريف . أما من ناحية الخدمات الخاصة التي يستطيعون الحصول عليها عن طريق اشتغالهم في المصانع ، سواء بقوة التشريمات العمالية أو بواسطة أصحاب الأعمال المستثمرين ، فتشمل إجازات سنوية بأجر ، وإجازات مرضية بأجر أيضاً ، وإسعاف من الإصابات في المصانع ، ورعاية طبية في المشافي ، وسكن وقفية في حالة بعد المصانع عن العمران .

أما من ناحية السلع التي يحصل عليها العمال الصناعيون في المناطق الحضرية فكثيرة متنوعة لم تكن لتتاح للفرص لهم لشرائها لو لم ينزحوا إلى مناطق الصناعة للاشتغال في مصانعها الحديثة . ذلك لأنهم في ميدان الصناعة يتقاضون أجوراً منتظمة ويعملون بشكل مستديم . كما أن الأجور التي يحصلون عليها أعلى من غير شك منها في ميدان الزراعة . فانظام الأجور وارتفاعها نسبياً واستدامة العمل ظواهر غير معروفة بين العمال الزراعيين الذين يعيشون في مستوى دون مستوى زملائهم في الصناعة ، الذين يستطيعون الحصول على سلع كثيرة لأنهم يشتغلون باستمرار ويتقاضون أجورهم المرتفعة نسبياً بانتظام . يضاف إلى ذلك أن السلع المدروسة في الريف محدودة بعكس الحالة في الحضر حيث تنوع السلع وتعدد وتظهر الحاجة إليها .

(ب) أثر الصناعة والنهضة العمالية الحديثة في ثقافة العمال (١) :

الثقافة في ميدان علم الاجتماع تؤدي معنى السلوك الاجتماعي أو طريقة

(١) لمعرفة تفصيلات في هذا الموضوع ، انظر بحثاً مؤلف بالانجليزية بعنوان (A Sociological Research on an Industrial Enterprise) أجرى في الإسكندرية للجلسة الأولى للعلوم الاجتماعية بباريس ، التابع لليونيسكو ، في أغسطس ١٩٥٢ .

الحياة سواء من الناحية المادية أو من الناحية المعنوية التي تضبط سلوك الفرد وتشكل معاملاته حسب التقاليد والعرف والعادات الاجتماعية الشائعة في المحيط الذي يعيش فيه .

ونحن إذا ما درسنا ثقافة العمال في الصناعة الحديثة فإننا نجد أنها قد تأثرت إلى حد كبير بالحياة الصناعية الحديثة والنهضة العالية . وليس معنى هذا أن العامل المصرى أصبح يشبه في طريقة معيشته وتفكيره زميله الأوروبى ؛ فلكل إمكانياته وظروفه وتراثه الاجتماعى من عادات وتقاليد وعرف وآداب شعبية وقيم أخلاقية وجمالية وهلم جرا . وإنما نعى بتأثر ثقافة العامل في الصناعة الحديثة أن ثقافته قد اختلفت من وجوه كثيرة جداً عن ثقافة زميله الذى ما زال قابلاً في الريف يزاول حرقة الزراعة غير المنتظمة الأجر أو العمل وقليلة الأجر نسبياً . يضاف إلى ذلك أن المحيط الريفي القليل السكان والمحدود المساحة والمبسط التركيب أشد ضبطاً لسلوك الفرد من المحيط الحضرى الكثير السكان والمتسع المساحة والمعقد التركيب .

وتظهر آثار الحياة الصناعية الحديثة في ثقافة العمال في مكانهم ومأكلهم وملبسهم وشغلهم أوقات فراغهم وطريقة إنفاقهم أجورهم . فالعامل الذى يهاجر من الريف ويلتحق بعمل في مصنع من المصانع الحديثة في الحضر يبدأ حياته عادة بالسكن مؤقتاً مع غيره من العمال الذين يعرفونه إما لقربهم منه أو بحكم ارتباطهم إلى قرية واحدة أو مركز واحد أو مديرية واحدة . وهو لا يتغير في سلوكه فجأة أو دفعة واحدة بل بالتدريج السريع . فهو بعد عثوره على جماعة صغيرة من العمال يشترك معهم في السكن في حجرتهم يبدأ في شراء بعض الأثاث الضرورى كغطية النوم وإناء للشرب ودهان للشعر ومشط لتصفيفه . ثم يتدرج من هذه المرحلة إلى مرحلة أخرى يسكن فيها واحداً فقط في حجرة مستقلة أو يستقل بحجرة يكمل أثاثها بشراء كرسي وسرير رخيص بلوازمه ومنضدة صغيرة ومراة وإناء للشرب وأدوات رخيصة لعمل الشاى وموقد بترول وحصير صغيرة . كما أنه في هذه المرحلة يغير مجلبابه القميص والبنطلون ، وهذا يدل على تمام تغيره .

ولا تدوم تلك الفترة طويلا ، إذ سرعان ما يتزوج بسبب ضغط الظروف المختلفة عليه . فإذا ما تزوج حدث بعض التغير في أثاث حجرته تبعاً لما تحضره الزوجة معها من أثاث .

أما من حيث قضاء وقت فراغه فإنه ينفقه بين الجلوس في المقهى البلدى حيث يشرب الطباق الخالص أو المعسل ويلعب الورق مع زملائه ويتحدث معهم في مختلف الشؤون ، أو الذهاب إلى السينما لمشاهدة فلم من الأفلام المصرية أو أفلام البطولة الأمريكية . والمقاهى على وجه العموم في المجتمع المصرى تؤدي وظيفة حانات شرب البيرة أو غيرها من المشروبات الخفيفة في بريطانيا وغيرها من الدول الصناعية . كما أنها تؤدي وظيفة أخرى هي أنها مكان يستطيع الفرد فيه أن يستضيف صديقا أو زميلا له ، ليتحدث إليه في شأن من الشؤون أو لمجرد التسلية معه ؛ إما لأن إمكانيات يته لا تسمح بذلك أو لأن ظروف معيشته تشجع على ذلك .

والعامل الذى يقيم في الحضر ويشغل في الصناعة الآلية الحديثة المتبايزة بالنظام الدقيق في العمل المقسم تقسيما فنيا سرعان ما يعتاد عادات غير تلك التى تعودها في الريف . فهو يعمل في دورات منتظمة في عملية واحدة لا تغير إلا إذا نقله صاحب العمل أو رفاقه إلى عملية أخرى غير متغيرة بدورها . وهذه ظاهرات غير موجودة في الريف لأن العامل الزراعى يحرق الأرض ويمهدا ويذر البذر ويسقى الزرع بالطرق المختلفة ويحصده ثم يخزنه أو ينقله إلى السوق . فليس في الزراعة في الريف تقسيم عمل ولا تخصص بالمعنى الدقيق المعروف في الصناعة . يضاف إلى ذلك أن العمل في عمار أمام ماكينات آلية دقيقة معقدة وتقييد العامل إلى حد كبير في حركته وغدوه ورواحه يؤثر في شخصيته وتفكيره . كما أن اهتمامه إلى نقابة العمال التى تطالب له بحقوق كثيرة يؤثر في أسلوب تفكيره أيضا ، وهكذا بالتدريج يتكون عند العامل الصناعى وعى عمالى ، كما يربطه بزملائه من العمال في مصنعه أو في المصانع الأخرى الاشتراك في الظروف الصناعية والاشتراك في المصالح أيضا . وهنا يظهر بوضوح تام أن مصالح العمال الصناعيين تختلف اختلافا كبيرا عن مصالح العمال الزراعيين .

فلا عجب إذن أن تؤثر الحياة الصناعية الحديثة في تفكير العمال إلى درجة تجعلهم عند زواجهم يفضلون الحضرية على الريفية : وإذا كانوا متزوجين بريفية طالبوها بالتمدن وبتقليد سلوك الحضرية من نواح كثيرة . أما من ناحية إنتاج السل فهم يفضلون الإنتاج إلى حد محدود ، أى بالعدد الذى يستطيعون الاستفادة عن طريقه فيما يتعلق بعلاوة الغلاء التى يحصلون عليها نظير وجود أطفال ، تلك العلاوة التى تدرج لمن كانت أجورهم أقل من خمسة جنيهات من ١١٣ر٥ . من الأجور الأساسية عن ولد أو ولدتين إلى ١٥٠ . عن ثلاثة أولاد ، وتقل هذه النسب قليلا إذا تراوح الأجر الشهري ما بين خمسة جنيهات وعشرة . فالعمال الصناعيون يختلفون عن زملائهم في الزراعة من حيث رغبتهم في الحد من السل بعد إنتاج أربعة أطفال يضمنون بهم أقصى حد لعلاوة غلاء حتى ولو توفى أحدهم ، لأن الطفل الرابع احتياطي يفيد في هذه الحالة ، أما العمال الزراعيون فلا يستثمرون رغبة ما في الحد من نسلهم أو الوقوف عند عدد معين من الأطفال .

وبينا لا نجد عند العامل الزراعى استعداداً لتصور فكرة أنه يبيع عمله إلى صاحب الأرض ، نجد عند العامل الصناعى في المصانع الحديثة استعداداً كبيراً لتصور هذه الفكرة وقبولها والتمسك بها ؛ ذلك لطبيعة العمل في الصناعة الحديثة المنظمة التى اقترنت فيها قوة العامل الإنتاجية بالقوة الإنتاجية الآلة التى يعمل أمامها ويتعامل معها . وتقارن قوته الإنتاجية بقوتها الإنتاجية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد أن تقدير أجر العامل حسب إنتاجه جعل من اليسير عليه أن يحسب قيمة ما ينتجه ويقارنه بأجره ثم يستخلص من ذلك على طريقته الساذجة مدى استفادة صاحب العمل من إنتاجه ، وخلاصة ذلك أن الإنتاج الصناعى يحكم العناصر بحيث لا تتدخل فيه القوة الطبيعية بشكل مباشر ، فيصبح من السهل معرفة نصيب العامل في الإنتاج معرفة تامة قائمة على الحساب المضبوط ؛ أما الإنتاج الزراعى فليس يحكم العناصر ، وتتدخل القوى الطبيعية فيه ، كزيادة الحرارة أو البرودة وهطول الأمطار أو الجفاف وظهور الآفات الزراعية وهلم جرا ؛ كما تؤثر القوى الطبيعية في الإنتاج الزراعى تأثيراً كبيراً بحيث لا يعرف على وجه الدقة نصيب العامل الزراعى فيه .

(ج) ميزانية العامل أو كيفية إنفاقه أجره :

إن موضوع ميزانية العامل أو كيفية إنفاقه أجره ، سواء أكان متزوجاً أم أعزباً ، موضوع معقد واسع يحتاج إلى بحث شامل على عدد كبير من العمال العزاب والمتزوجين من ذوى الأطفال أو من ليس عندهم أطفال ؛ إذ أن حجم الأسرة عامل أساسي في تدبير ميزانية العمال وبخاصة إذا كانت أجرهم منخفضة بشكل لافت . كما أن من العوامل المهمة أيضاً في هذه الدراسة المناطق التي يعيش فيها العمال ونوع عملهم إذا كان فنياً أو نصف فني أو غير فني .

ومن دراستنا لميزانيات بعض العمال في منطقة السيوف بالإسكندرية نستطيع أن نقرر في تحفظ أن الطعام ولوازمه يحظى بأكبر نسبة من الميزانية إذ تتراوح نسبته بالتقريب ما بين ٤٠٪ و ٦٥٪ من الأجر ؛ يضاف إلى ذلك المكيفات كشرب السجائر والطبايق بأنواعه وكذلك الشاي ، إذ تتراوح نسبتهما ما بين ٢٥٪ و ٣٥٪ من الأجر تقريباً ، ثم إيجار المسكن وتتراوح نسبته بالتقريب ما بين ٢٠٪ و ٢٥٪ من الأجر ؛ ثم نفقات التسلية سواء في المقهى أو السينما ، وتتراوح نسبتهما على وجه التقريب ما بين ٥٪ و ١٠٪ من الأجر . ويمكن معروفاً أن هذه النسب تقريبية وعامة وأنها تختلف باختلاف حالة العامل المدنية وعاداته الخاصة وعوامل اجتماعية ونفسية متشابهة .

والذي نستخلصه من دراسة ميزانيات العمال في الصناعة أنهم على وجه العموم يعيشون على خط الفقر أو دونه بقليل ، وأنهم كثيرون الاستدانة لمقابلة ظروف الدهر من ناحية ، والمطالب الأخرى التي لا يستطيعون التدبير لها على أساس سياسة طويلة المدى ك شراء الملابس أو بعض الضرورات الأخرى كساعة يعرفون بها الوقت أو إذا اضطروا للزواج أو السفر لزيارة أقاربهم ، ولذلك يضطر أغلب الآباء إلى تشغيل أطفالهم صغاراً لكي يسهموا معهم في الإنفاق على الأسرة ، ويزيدوا دخلها ويمكنوها من المديشة على خط الفقر أو فوقه بقليل .

وبعد فهذه لمحة مختصرة للتقدم العالي والصناعي في مصر المعاصرة وآثاره الاجتماعية والاقتصادية ، ويتبين منها أن مصر قد قطعت في مدة قصيرة لا تعدو نصف قرن شوطاً كبيراً في الميدان الصناعي .